Journal of Al-Farahidi's Arts, No: 65:p(I): 438-458
Doi: https://doi.org/10.25130/jfa.18.65.1.20

P-ISSN : 2074-9554 | E-ISSN: 2663-811
Journal of Al-Farahidi's Arts
available online at : fja.tu.edu.iq/index.php/fja

Professor Dr. Haitham Faisal Ali
E-Mail: haithamfisal@tu.edu.iq

The social and political dimensions of the imposition of authority and power: A sociological study in Iraqi society

Keywords:
Authority, power, legitimacy, Iraqi society, social structure, political behavior

Article history:

Received	24/2/2026
Received in revised form	13/4/2026
Accepted	13/4/2026
Available online	9/6/2026

E-mail Jaa@ tu.edu.iq

©THIS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CCBY LICENSE
http:// creativecommons.org/licenses/by/4.0

A B S T R A C T

This research presents a sociological study of the social and political dimensions of authority and power in Iraqi society. The study aims to understand how authority is formed, the sources of its power, and the mechanisms it relies on to impose influence, obedience, and continuity. The research presents the conceptual framework of authority, power, and legitimacy, while explaining the historical and social context of authority formation in Iraq. The study discusses the sources of authority and power in Iraqi society, namely political, tribal, and religious authority, analyzing the role and limits of influence of each. It also examines the mechanisms of exercising authority, whether coercive, economic, or ideological, highlighting the role of institutional organization, wealth, and political discourse in reinforcing power and control. The study concludes that political and social transformations have created an imbalance in the distribution of authority and power, making it necessary to establish a strong legitimate authority based on societal awareness and a balance between power, acceptance, and social consensus to ensure overall stability.

الأبعاد الاجتماعية والسياسية لفروض السلطة والقوة دراسة سيسيولوجية في المجتمع العراقي

أ.د.هيثم فيصل علي/ جامعة تكريت /كلية الآداب/ قسم الاجتماع

المستخلص:

يتناول هذا البحث دراسة سوسيولوجية للأبعاد الاجتماعية والسياسية لفروض السلطة والقوة في المجتمع العراقي. يهدف البحث إلى فهم كيفية تشكل السلطة ومصادر قوتها، والآليات التي تعتمدها في فرض النفوذ والطاعة والاستمرارية. يعرض البحث الإطار المفاهيمي لمفاهيم السلطة والقوة والشرعية، مع بيان السياق التاريخي والاجتماعي لتشكل السلطة في العراق. يناقش البحث مصادر السلطة والقوة في المجتمع العراقي، والمتمثلة بالسلطة السياسية والعشائرية والدينية، مع بيان دور كل منها وحدود تأثيرها. كما يستعرض آليات فرض السلطة، سواء القسرية أو الاقتصادية أو الأيديولوجية، مبرزًا دور التنظيم المؤسسي، والثروة، والخطاب السياسي في تعزيز النفوذ والسيطرة. يخلص البحث إلى أن التحولات السياسية والاجتماعية أفرزت اختلالًا في توزيع مفهومي السلطة والقوة، مما يستدعي بناء سلطة شرعية قوية قائمة على الوعي المجتمعي والتوازن بين القوة والقبول والتوافق الاجتماعي لضمان الاستقرار.

الكلمات المفتاحية : السلطة، القوة، الشرعية، المجتمع العراقي، البنية الاجتماعية، السلوك السياسي..

المقدمة

تشكل مفاهيم السلطة والقوة جوهر الظاهرة السياسية وكذلك أساس التنظيم الاجتماعي في أي مجتمع من المجتمعات حيث أن الفروض السلطة والقوة دور مهم وأساسي إذ لا يمكن أن توجد أي مجتمع من المجتمعات بدون سلطة تحكمه وقوة تعزز من هذه السلطة فإذا كانت السلطة تشير إلى الحق المشروع في ممارسة السيطرة واتخاذ القرار فإن القوة تمثل القدرة الفعلية على فرض الإرادة حتى لو قوبلت بمقاومة والعلاقة بين المفهومين علاقة جدلية معقدة في ليس كل سلطة قائم على القوة العادية وليست كل قوة قادرة على ترجمة نفسها إلى سلطة شرعية قائمة على أساس المقبولية والرضا لدى الأفراد الذين يكونون ضمن مداها وضمن إقليمها المحدد،يأتي هذا البحث لتوضيح العلاقة المتشابكة التي مركزها وموضوعها الدقيق ألا وهو مجتمعنا العراقي كحالة دراسة مثيرة للاهتمام و غنية بالدلالات فالمجتمع العراقي بتركيبته الاجتماعية المتنوعة القبلية والقومية والعراقية وتاريخه السياسي الحافل بالتحولات الجذرية من الملكية إلى الجمهورية ومن ثم بعد أحداث 2003 وما تلاها من نظام جديد يشكل مختبرا حيا لدراسة كيفية تشكل السلطة وكيف تتفاعل الأبعاد الاجتماعية مع الأبعاد السياسية لقد تم تقسيم هذا البحث إلى مجموعة اقسام التي هي تتكون من الفصل الأول الإطار المفاهيمي الذي يوضح المفاتيح أو المفاهيم الأساسية لمفروض السلطة والقوة وقد ذلك المبحث الثاني اللي هو يعرفنا على السياق التاريخي والاجتماعي والبنية الاجتماعية للمجتمع العراقي كذلك سلطنا الضوء على التحولات السياسية والاجتماعية ومن ثم في فصل الثاني سوف نناقش مصادر السلطة والقوة وآليات فرضها في المجتمع العراقي بصورة عامة ومن ثم ننتقل إلى الفصل الثالث الذي سوف نناقش فيه الشرعية القانونية للسلطة اللي من خلالها تستمد قوتها في الفرض والطاعة كذلك مناقشة الوعي السياسي والاجتماعي للأفراد بصورة عامة الذي بدورها ينعكس على كافة مكونات المجتمع في العراق .

المبحث الأول الاطار العام للدراسة

عناصر الدراسة

اولا:مشكلة البحث :

تتعلق مشكلة البحث بالطبيعة الإشكالية بصورة عامة لعدد من الفروض وخاصة في الوقت الحاضر لما لها من أهمية كبيرة التي يجب أن نسلط الضوء عليها ومنها السلطة والقوة في المجتمع العراقي وإنه كيفية استخدام هذه الجوانب كأدوات لفرض سلطة الدولة كذلك أنه كيفية فرض السلطة والقوة و ما هي الآليات التي من خلالها نستطيع أن نفرض السلطة والقوة على سبيل المثال من هذه الآليات الاجتماعية والسياسية والقانونية والثقافية بل حتى إنه من الناحية العشائرية . و ابراز دور السلطة و الجوانب الشرعية كتأثير السلطة على الاستقرار الاجتماعي بصورة عامة وكذلك البعد الاجتماعي للسلطة بصورة عامة مثل كيفية تاثر العادات والتقاليد والطبقات الاجتماعية بمفهوم السلطة والقوة في الوقت ذاته .

ثانيا:أهمية البحث :

تكتسب أهمية هذه الدراسة من عدة جوانب أساسية ورئيسية حيث أنه أولى هذه الجوانب هو الخصوصية العراقية الذي يعتبر وطننا الحبيب العراق حالة فريدة نظرا لتاريخه من الأنظمة السياسية و التي هي امتداد لآلاف السنين وكذلك هي امتداد للتشريعات العراقية ابتداء من مسلة حمورابي التي وضحت لنا أنه كيفية تشريع السلطة والقوة وكذلك أنه خطت القوانين الأولى ومهدت الطريق ليس فقط حول مفهوم السلطة والقوة في وطننا العراق فحسب بل كذلك أنارت العالم أجمع بتشريع هذه القوانين بصورة عامة حيث أنه لابد أن تستمد السلطة من وجود قانون يشرع متى وكيفية استخدام هذه السلطة و القوة وضمن حدود ونصوص هذه القوانين لكي لا تخرج من مشروعيتها بصورة عامة وإلا أصبحت أداة قسوة وعنف.

ثالثا:اهداف البحث :

يهدف البحث إلى مناقشة عدة أمور هامة فيما يتعلق بفروض السلطة والقوة في المجتمع العراقي

1-السياق التاريخي والاجتماعي للسلطة في العراق.

2-البنية الاجتماعية للمجتمع العراقي.

3-التحولات السياسية والاجتماعية في العراق.

4- مصادر السلطة والقوة وآليات فرضها في المجتمع العراقي.

رابعا:منهج البحث :

نظرا لطبيعة الموضوع الذي يقوم على الدراسة المقارنة التي تحتم علينا مقارنة بعض الوقائع التاريخية والتحولات السياسية والاجتماعية عبر السنوات السابقة وما لها من آثار حدثت وغيرت بعض العادات والتقاليد في المجتمع بصورة عامة فإن هذا الموضوع من الضروري التطرق الى بعض المناهج مثل استخدام المنهج التاريخي الذي يكون رافدا مهما لتعزيز الأحداث السابقة وكذلك الأحداث التاريخية التي متعلقة بالموضوع ومحاولة النظر فيها وتحليلها وربطها بموضوع الدراسة بشكل مباشر.

خامسا:مفاهيم ومصطلحات البحث

اولا:السلطة لغويا: و من الفعل الثلاثي سلط. فيقال سلطه عليه. اي غلبه وأطلق عليه القدرة والقهر(قاموس المنجد) وعليه فإن الفعل سلط ينطوي على معنى القوى والقهر والحد والنفاذ.(قاموس لسان العرب).

-السلطة اصطلاحا: هي التوجيه أو الرقابة على سلوك الآخرين لتحقيق غايات جمعية معتمدة على نوع ما من أنواع الاتفاق والتفاهم وهكذا تتضمن السلطة الامتثال الطوعي الذي يكون حالة سايكولوجية تعبر عن تنسيق وتطابق التوجه نحو هدف لدى كل من الطرفين الذي يكون الممارس للسلطة الحاكم والممثل لها الخاضع لأوامرها أي أن تكون الرغبة في الوصول إلى الأهداف والغايات مجتمعية تجعل هنالك نوع من التوافق للوصول إلى المصلحة العامة وهذا ما يجعل الجهة الآمرة أو الحاكمة أي التي بيدها السلطة تضمن امتثالا طوعيا ممن يشملهم الطرف الثاني أي الجهة المأمورة ويأتي ذلك من دوافع تكون نفسية للجماعات الاجتماعية التي تسعى إلى ضمان مصالحها في إطار هذا السياق (الطيب،2007،ص76).

ثانيا:القوة: القوة لغويا / ضد الضعف قوي قوة وقواء والقوة الحبل الغليظ والقوة الوسع والطاقة (المرابط،2017,124).

- القوة اصطلاحا / ما هي قدرة أشخاص أو جماعات على فرض أرادتهم على الآخرين.

ثالثا:الهيمنة:

-الهيمنة لغويا / و ذكرت معجمات اللغة المعنى اللغوي للفظة هيمنة إذ المهيمن الشاهد وهو من أمن غيره من الخوف وجاء في المعجم الوسيط هي من فلان قال أمين وعلى كذا سيطر عليه وراقبه وحفظه (لوردجين،2021،ص23).

- اصطلاحا / عرفها غيلبين بأنها الحالة التي تتحكم وتسيطر فيها دولة واحدة قوية على الدول الأقل قوة في النظام ويرى وليام ويل فورث إنه لتحقيق الهيمنة يجب أن تركز السلطة بما فيه الكفاية في دولة واحدة لتتمكن من وضع القوانين للآخرين(حميدي،2022،ص595).

رابعا:المجتمع العراقي

وهو مجموعة من الأفراد العراقيين تقطن على بقعة جغرافية محددة في كل مساحة العراق وتتمسك بمجموعة من المبادئ والمقاييس والقيم والروابط الاجتماعية والأهداف المشتركة التي أساسها أو اللغة العربية والتاريخ والمصير المشترك الواحد(الوردي،ب،ص11-12).

المبحث الثاني

السياق التاريخي والاجتماعي للسلطة في العراقي

إن من خلال دراسة المجتمع العراقي ودراسة السياق التاريخي والاجتماعي للسلطة في العراق وجدت ظاهرة إجتماعية فيه أينما توجهت من نواحيها المختلفة وهي التي تم تسميتها بظاهرة الصراع بين البداوة والحضارة لقد أجمع علماء الآثار ان العراق كان مهبطا حضارة تعد من أقدم الحضارات في العالم فالذي يهمنا بالدرجة الأولى أن نعرف أن العراق قد احتضن منذ بداية التاريخ البشري حضارة مزدهرة وسيان عندنا بعد إذن أن تكون هذه الحضارة هي الأولى من نوعها،وظلت الحضارة تراود العراق حين بعد حين وقد مر عهد أبان تأسيس الدولة العباسية أصبح العراق فيه مركز الحضارة العالمية والتي صارت عاصمته بغداد بودقة اجتماعية ضخمة تذوب فيها خلاصة ما أبدعه البشر من تراث حضاري حتى ذلك الحين إضافة إلى ذلك نجد إن العراق من الناحية الأخرى واقعا على حافة منبع فياض من منابع البداوة الا وهو منبع الجزيرة العربية فكان العراق منذ بداية تاريخ حتى يومنا هذا يتلقى الموجات البدوية واحدة بعد الأخرى فكان في بعض تلك الموجات يأتيه عن طريق الفتح العسكري وبعد الآخر وعن طريق التسلل التدريجي لا بد إن هذه الموجات أن تؤثر في

المجتمع العراقي قليلا أو كثيرا تنتشر فيه القيم البدوية وتحاول التغلغل إلى مختلف فئاته وطبقاته وهذا يكون العراق واقع بين نقيضين من الأنظمة اللي هي تن القيم الاجتماعية قيم البداوة الآتية إليه من الصحراء المجاورة وقيم الحضارة المنبعثة من تراثه الحضاري القديم تلك الحالة يعاني منها الشعب صراعا اجتماعيا ونفسيا على توالي الأجيال وهو من ناحية لا يستطيع أن يطمئن إلى قيامه الحضارية زمنا طويلا لأنه القيم البدوية الوافدة إليه لكي يجعلها ملائم ه لظروفه الخاصة ويجوز ان نصف الشعب العراقي بأنه شعب حائر فقد انفتح أمامه طريقان متعاكسان وهو مظطر أن يسير في واحد منهم(**منشورات ثقافية**،2003،ص503).

أولا: **البنية الاجتماعية للمجتمع العراقي**

تتعاظم الحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى دراسات أكثر انضباطا للتكوينات الاجتماعية في بلدان العالم الثالث ومنها بلدنا العراق وكذلك إلى تحليل أكثر ملموس للبنية الاجتماعية للمجتمعات وخاصة منها المجتمع العراقي والوزن النوعي لكل طبقة و فئة وشريحة في هذا الشكل صحيح ومع هذا ويمكن القول إنه وعلى الرغم من السيل الهائل من الدراسات التي ظهرت خلال العقود الأخيرة في إننا ما زال حتى اللحظة مع استثناءات ليست كثيرة طبعا على دراية في أقرب إلى المعرفة العادية من هذا المعرفة العلمية في أحيان عدد هذا عدا اختلاط المفاهيم و تأثير ضرورة التأمل في واقعنا رؤية رؤيته كما هو وليس تفصيله وفقا للمقاسات نظرية مخططة الذهن غير قابلة النقاش تبدو وكأنها كلية القدرة

شهدت السنوات الأخيرة التحولات في البنى الاجتماعية والطبقية وكذلك تزايد الوزن النوعي للعديد من الفئات والشرائح وتعاظم دورها الفعال في تحديد اتجاهات التطور بعد أن ظلت فترة طويلة على هامش التاريخ كما ظهر على مسرح طبقات وفئات شرائح جديدة تلعب دورا في مختلف مسلسلات تشكيلات الاجتماعية ولكن رغم هذا دورة عرف إنها ما زالت بدون تحديد دقيق ويبدو وكما تشير التجربة أن هنالك فجوة بين الواقع الملموس لهذه الفئات وبين تلك الرؤية الفكرية النظرية التي ما زالت على ما يبدو إنها قاصرة على توصيفها بدقة وتحديد معالمها هذه الفجوة بين الفكر و الواقع تمثلت بظهور العديد من المفاهيم والمصطلحات كلها كبيرا تحاول أن تعبر هذه الظواهر مفهومة لذا فإن دراسة الطبقات والفئات والضرورية جدا في إنتاج معرفة صحيحة بأي ظاهرة أو عملية هو أفضل بكثير من الادعاء بمعرفتها سلفا لا شك أن موضوع البنية الاجتماعية والطبقية في العراق وتحولاتها وموضوع واسع و

المطاق وهو يعد من أهم المواضيع أكثر انتهت أكثر حول الجدل وتفاوت بشأن الآراء و المقاربات

كذلك التطور التاريخي التجربة التنموية في بلادنا اظهرفئات جديدة ومتنوعة أثار العديد من التساؤلات إضافة إلى طبيعة التشكيل العراقية وطبيعة السلطة الجديدة الناشئة فيها هو موقع الدولة ومحاولة الكثير إعادة تأويل في ضوء إنارة الدولة في الإقتصاد وهو ينحصر على الخصخصة بطبعة في طبيعة الحال

وبالنظر لطبيعة الإقتصاد العراقي الذي هو اقتصاد رائع الطابع وتعتمد البلاد في الجانب الأول على الريع النفطي بالأساس وهذا الأخيرة هي التي تحدد اتجاهات الإنفاق وحركة المجتمع قصيرات فلا بد من بح التأثيرات الدخول الراعية على اتصال الطبقات الاجتماعية ثم ما هي مع المتجهات البدلات الحاصلة في الخريطة الطبقية الاجتماعية وماذا تحمله من دلالات فعلية وما هو المحتوى تجليات الصراع ارتفع اقتصادية في المرحلة الراهنة أخيرا أن هنالك أاسر هامشية وطبقية والانحدار الاجتماعي لهذه الفئات إن تحديد هذه الفئات بصراحة يجب أن يعتبر وتحليل خاص للتطور التكوين الاجتماعي في البلدان ومنها العراق نابع عن إنتاج معرفة منتظمة هذه الفئات الهامشية(حافظ،2003،ض4-6).

إذا كانت البنية الاجتماعية في بعدها الديموقراطي فرصة المواطنة والمشاركة والاندماج الاجتماعي لقد ارتبط مفهوم الأمن في المنظور التقليدي بكيفية استعمال السلطة لقوتها لإدارة الأخطار التي تهدد وحدتها الداخلية واستقلالها واستقرارها وحماية سياجها الخارجي من العدوان الخارجية أذا مفهوم الأمن بحسب هذا المنطلق هو أمن القوة فقط غير أن هذا القوة ترد عليها متغيرات قد تقود إلى ضعفها فكيف يتم توفير الأمن وعليه هنالك أبعاد أخرى توفير الأمن هو البعد الاجتماعي بمعنى أن الأمن لا يفرض بالقوة لأن القوة هي أحد أدوات البعد الاجتماعي في الأمن والأمن الاجتماعي هو أقصى إشباع ممكن لاحتياجات القوة في إطار عدالة اجتماعية والمفاهيم السياسية التي تنبذ الصراع بين فئات المجتمع وتوفر المناخ الملائم لكي يعيش المجتمع في إطار من القبول والتعاون و الشعور بالامن والسلام مع أخذ بالحسبان تحقيق التوازن بين استمرارية لتحقيق هذه الأشباعات وما تطلبه أمام التحولات الجذرية وإن السلم الأهلي والأمن الاجتماعي الا دلالة واحدة عن الرفض على الدوام لكل أشكال العنف أو مجرد الدعوة أو التحريض عليها .

العمل الاجتماعي الركيزة الأساسية لبناء المجتمعات الحديثة وعاملة رئيسيا في حماية منجزاتها وسبيل إلى رقيها وتقدمها لأنه يوفر البيئة لأمينة للعمل والبناء ويبعث الطمأنينة في النفوس ويشكل حافزا للإبداع والانطلاق إلى آفاق المستقبل ويتحقق الاجتماع بتوافق الإيمان بالثوابت الوطنية التي توحد النسيج الاجتماعي والثقافة الذي يبرز الهوية الوطنية ويحدد ملامحها حيث يكون مسائل توجيه الطاقات الوصول للأهداف والغايات التي تندرج ضمن القيم والمثل العليا لتعزيز الروح الوطنية وتحقيق العدل والمساواة وتكافؤ الفرص وتكامل الأدوار

إن البنية الاجتماعية هي ترتيب أشخاص تقوم بينهم وعلاقات موحدة على نحو تأسيسي وبتعبير آخر وادق إن البنية الاجتماعية هي تعبير عن كيفية التوزيع السكان إلى طبقات إجتماعية وإلى جماعات اثنية والعلاقة بينهم فضلا عن علاقاتهم وبالمجتمع الشامل إن البنية الاجتماعية مثل غيرها من البنية ليست ثابتة في معارضة تأثير ولكن تمييز بالبطء في تغييرها وتغيير تطورها على عكس البنية السياسية والاجتماعية فإنهما يتغيران بصورة أسرع من البنية الاجتماعية(الدستور العراقي،2005،ص9).

ثانيا : التحولات السياسية والإجتماعية في العراق

بعد التغير السياسي الذي حصل في العراق في عام 2003 بدأها العمل والحديث على بناء نظام ديمقراطي دستوري على الساحة السياسية والاجتماعية والثقافية وكذلك اختلاف الآراء حول طبيعة وشكل النظام السياسي الذي ينبغي إقامته في العراق وبعد المداولات تم حسم هذا الأمر بد ستور جمهورية العراق الذي صدر عام 2005 الذي من خلاله تم تبني النظام البرلماني النيابي كنظام للحكم حيث نصت المادة الأولى منه على إن (جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة نظام الحكم فيها جمهوري نيابي برلماني ديمقراطي وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق) (محسن وشيرم،2003،ص261-262).

حتى طغى كل منها على معايير الكفاءة، وقد تباينت حالة الغلبة بين هذه الموروثات لدى بعض قيادات القوى السياسية في ظل التداخل بين الواقع العشائري والقومي ، سببت هذه الحالة تفكيك في النسيج المجتمعي وطغت حالة من فقدان الثقة بين مختلف الأطراف مما خلق حالة عدم الاستقرار السياسي.

لذلك تبلور التفكير الجدي لاعتماد أسلوب جديد من صيغ العمل الديمقراطي لم يكن مألوفاً في العراق والدول المجاورة له من قبل، وذلك من أجل إيجاد مخرج لا يبتعد عن توجهاتها

السياسية القائمة على الديمقراطية بعد أن أعلنت بأن تطبيق الديمقراطية هو أحد ألاهداف الرئيسية التي دفعتها إلتي من خلالها يكون تحقيق الشراكة الحقيقية بين المكوانات المجتمع العراقي فوجدت أن، ذلك يتطلب السير في طريق لا يبتعد عن أسلوبها في تطبيق الديمقراطية وذلك من خلال مبدأ الديمقراطية التوافقية الذي أصبح يبدو منطقياً لاتباعه في العراق، على أن يتم بصورة مرحلية مؤقتة من أجل توفير الضمانات الكافية لتقليل مخاوف الأقليات من توجهات الأكثرية، وهذا يعني ان التوافقية خطوة على طريق الصحيح لخلق الأهداف الواحدة وتعزيز الانسجام الوطني، وجراء معاناة المجتمع في العراق أسوة مع كثير من الدول النامية لا سيما الأسيوية والافريقية والأمريكية الجنوبية، من مشكلات سياسية ناجمة عن الانقسامات العميقة بين قطاعات من سكانها، وغياب الإجماع الموحد لها، فقد كان خيار الديمقراطية التوافقية هو الأفضل من وجهة نظر القائمين على الشأن العراقي وبدأ ذالك بالفعل التحول الديمقراطي في العراق منذ اعتماد الدستور العراقي ومواده في عام 2005 (عبدالرضا،2003،ص42-50).

المبحث الثالث

مصادر السلطة والقوة واليات فرضها في المجتمع العراقي

أولاً: السلطة السياسية:عرفت السلطة السياسية تطورات مهمة عدت من خصائصها، ويتطلب الإشارة اليها ومؤخراً تزايد التوجه في أغلب دول العالم نحو المظاهر الاتية :

1- فكرة انتخاب الحاكم ولعل انتخاب الحاكم تمثل حراكاً تدريجياً نحو عدم قبول الحاكم المطلق والابدي، بل إن القبول الشكلي بهذا الإجراء كما هو في العالم العربي)، هو خطوة تمت بحكم ضغط الاتجاهات الأعظم وستواصل ضغطها، وثمة بعد آخر تكشفه هذه المسألة وهو أنه منذ 1950 إلى 2020 هناك 76 ملكاً تمت إزاحتهم عن السلطة في العالم. وأصبحت هذه السلطة في إطار الدولة الحديثة ممأسسة وليست مشخصنة ترتبط بشخص الحاكم، بل أصبحت مرتبطة بالدولة.

2- الميل نحو تقليص فترة الحاكم، وتكاد فترات الرئيس للحكم في أغلب دول العالم تنحصر في 5 أعوام، وهناك دول فليلة تعطيه فترة حكم أقل أو أكثر قليلاً، كما أن أغلب دول العالم أصبحت تحدد عدد مرات السماح للشخص بتولي السلطة الرئاسية بمرتين.

بسقوط النظام السابق عام 2003، تحول النظام السياسي في العراق إلى نظام يعمل على بمبدأ فصل السلطات. وأول المفردات التي ذكرت هذا المبدأ جاءت في قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية عام 2004 ، التي تحدثت عن الفصل بين السلطات الثلاث. وأعادت بذلك إلى القضاء استقلاليته المطلقة باتخاذ الإحكام، مشيرة إلى أن القضاء مستقل ولا يخضع إلى السلطة التنفيذية.

وجاء دستور عام 2005، ليشير بوضوح إلى أن الشعب العراقي هو مصدر السلطات، إذ تتحدث المادة 5 من الدستور العراقي عن أن السيادة للقانون والشعب مصدر السلطات وشرعيتها. أما المادة 47 فأنها تنص على : أن السلطات الاتحادية تتكون من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وتمارس اختصاصاتها ومهماتها على أساس مبدأ الفصل بين السلطات (راهي،2025، ص360-361).

ثانيا: السلطة العشائرية :ينطلق القول أن ما بعد 2003م في العراق غير منفصل عما قبله، إن لم يكن هو نتاج له، وفي احيان اخرى نجد أن التاريخ يعيد نفسه، فمثلاً السلطات العثمانية .كانت تعتمد احياناً وليس دائماً على العشائر في تحقيق الأمن مقابل مكاسب للعشيرة . وهذه الثقافة أي ثقافة الحماية قد تم احياؤها بعد 2003 مع الشركات التي تعمل وسط بيئة عشائرية، فمن أجل تحقيق الأمن تضطر تلك الشركات نيل رضا العشائر بوسائل مختلفة،(منهجياً، إن إقامة ابن خلدون وسط القبائل قد أثارت انتباهه إلى الظواهر الاجتماعية السائدة)يجب على المختصين بدراسة الإثنيات والقوى الاجتماعية الانغماس في المجتمعات التي يدرسونها كلياً، وفهم منطقها الداخلي، مع مراعاة عدم مقارنة المجتمعات الانسانية أحدها بالآخر أو ترتيبها هرميا بل يمكن فقط توصيفها عبر الممارسة لذلك ينبغي ملاحظة إن العشائرية ما بعد 2003م نتيجة لإخفاقات السياسة في بناء دولة عراقية على وفق الصورة التي تم تشكيلها في ذهنية الأفراد، مما انتج اللجوء إلى الهويات الفرعية الصغيرة، والتي تعد العشيرة واحدة منها دفع بالناس إلى الرجوع للعشائرية من أجل فض النزاعات . (عباس ،2016،ص629).

من أبرز سلبيات القضاء العشائري أنه يفرض العقاب الجماعي وليس عقاب للجاني بحيث يحمل كافة أفراد العائلة المسؤولية ولا يتحملها الجاني ان ما يقوم به القضاء العشائري هو انتهاك واضح لحق عائلة الجاني فالجريمة لا يمكن إداتها إلا على أساس المسؤولية الفردية ، وهذا يأتي ضمن سياسة العقاب الجماعي وهذا ما يتعارض مع مبدأ دستوري جنائي الا وهو

مبدأ أن العقوبة شخصية وقضائية العقوبة شخصية، هي من خصائص العقوبة ومبدأ أساسي في كل دساتير الدنيا وهي مبدأ دستوري وليس قانونيا حسب وهذا يعني أن العقوبة يجب أن توقع على مرتكب الجريمة وحده، ولا يجوز أن يتعدى ذلك إلى أفراد أسرته لأنهم ليسوا شركاء معه في الفعل المنسوب اليه وهذا المبدأ الدستوري ،وهذا ماجاء في الآية الكريمة **(كل نفس بما كسبت رهينة)**المدثر39 فضلا عن كون العقوبة شخصية فانها قضائية، أي لا يجوز فرض العقوبة إلا من قبل جهة قضائية مخولة قانونا بتطبيق القانون ، من أجل ضمان حماية الأشخاص وحقوقهم وحرياتهم وهذا يعني ان ايقاع العقاب ينحصر في المحاكم ولا يحق لأية جهة أن تنتحل صفة القضاء وتفصل في النزاع وكذلك أن الدين الحنيف قرر أن دية القتل التعويض عن القل هو حق مقرر لورثة القتيل لا يشاركهم فيها احد في حين أن السائد كعرف عشائري هو استحواذ العشيرة على الأكثر من الدية واخذ الجزء الكبير من التعويض وهذا مما يخالف الشرع والذي منعه الدين الحنيف فعلى هذا الأساس أن الاعراف العشائرية يجب أن لا تخالف الاحكام الدينية التي وضعتها الشريعة الإسلامية واكد عليها النص الدستوري

ثالثا:السلطة الدينية: إن التفاعل الاجتماعي مع مسألة الديانات يحظى بعناية جيدة تغطي مختلف الرهانات على الأقل من جانبها التوافقي وفي بعض الأحيان هو قابل للوسا ئلية الآنية، ولا تزال تطالعنا الأحداث إلى يومنا هذا منذ فلسفة التنوير،. إن الطبيعة الدينية تسجل وترتبط بالأنماط الاجتماعية التاريخية في علاقتها مع الإطار الحضري وطبيعة نموها، إذن في هذا المعنى بإمكاننا تقديم فكرة عن المجتمعات الأكثر تدينا أو الأقل تدينا عن غيرها، ومن الجلي أن النظام الديني يمثل إحدى أبنية أو أنساق الوعي البشري فالإنسان لم يضحى انسانا إلا لكونه دينيا، وبذا يشكل الدين عنصرا في وحدة الجماعة، فهو مرتبط بالهيكل الاجتماعي والتنظيم السياسي فالدين فكلما أخذ شكلا أو نمطا في المؤسسات كلما أصبح عاملا حضاريا وفعلا سياسيا. لم يشكل علم السياسة في الفكر الإسلامي القديم علما مستقلا بالنسبة لعلوم الدين فكل الأسئلة مثل أسس الحكم وشرعيته، وأنواع الحكم وعلاقة الحاكم بالمحكوم وحقوق المواطن أن صح التعبير كانت تعالج دائما في إطار الفقه والشريعة، أو أن موضوع السلطة كان محل اهتمام الشريعة، أما السلطة بمعنى الإمارة إي وجود نظام لممارسة السلطة فهو من طبائع وضروريات الاجتماع(عبد الجليل،2017،ص29) إن السلطة السياسية في الإسلام مدنية

وليست دينية، تستمد شرعيتها من الأمة السياسية التي تتشكل من الأمة المسلمة وغيرها من الأمم الدينية والأقوام والشعوب الأخرى، ومصدر شرعية هذه الأمة السياسية ليست الشريعة الإسلامية أو الالتزام بتطبيقها، بل الإجماع والاتفاق الذي تقره هذه الأمة دون أي فرض أو إكراه لوجهة نظر مكون من مكوناتها على الآخر. ففي حال أجمعت الأمة على أهلية أحد أبنائها في مجال الحكم من غير المسلمين، فهذا لا يتعارض مع آيات الحاكمية لأن إجماع أمة يكون المسلمون غالبيتها.

المبحث الرابع

اليات فرض السلطة والقوة

أولا: **الاليات القسرية:** تتمكن من الإخضاع عن طريق قدرتها على فرض بديل لأولويات الفرد أو المجتمع. وتحظى هذه السلطة بالإخضاع عن طريق التهديد بفرض عقوبات صارمة بالمقابل تتمكن السلطة التعويضية من بلوغ ذلك عن طريق عرض مكافئات ايجابية مقابل خضوع الأفراد. أما في السلطة التلاؤمين فيتم تبادل الرأي والمعتقد. وعن طريق الإقناع والتثقيف والالتزام يخضع الانسان لرغبة الآخرين. وهذا النوع الأخير من السلطة متوافق مع السياسة المعاصرة وتقف خلف هذه الأدوات ثلاثة مصادر تميز بين من يمسكون بزمام السلطة وبين من يخضعون لها وهي : الشخصية، والملكية (الثروة) ، والتنظيم فالشخصية يكون العنصر القيادي اساس عام فيها، والقدرات الشخصية، وأي صفات شخصية تسهم في الأمساك بأدوات السلطة. أما الملكية الثروة فتضفي مسحة من السلطة و التأكد من الهدف ، وتؤمن الطريق لابتياع الخضوع. وبالنسبة للتنظيم، فهو المصدر الأكثر اهمية للسلطة في المجتمعات الحديثة و مرتبط بالسلطة التلاؤمية. وكلما جرى البحث عن ممارسة السلطة تطلب الأمر الى التنظيم الذي يؤدي بدوره إلى الإقناع المطلوب ، والخضوع لأهداف التنظيم نفسه. وهناك علاقة مبدئية بين كل الأدوات المشار اليها والتي يتم بواسطتها ممارسة السلطة وبين مصادر السلطة . فالشخصية والثروة والتنظيم تتجمع في قوى متنوعة(طيب،ب،ص81-82)،ومن هنا يتم تكوين تشكيل منوع من الأدوات التي تتحد لفرض السلطة ويمكن القول بأن هناك صعوبات تواجه الباحثين السياسيين في ايجاد تعريف ومفهوم محدد لظاهرة السلطة، وذلك بسبب تعدد صفاتها ووظائفها، بالاضافة الى إزدواجية طبيعتها، وتداخل عناصرها،

فضلا عن كونها مثقلة بالدلالات لذلك نرى مفهومها يختلف من مجتمع لآخر، ومن تقليد سياسية لأخرى، ورغم اختلاف الباحثين السياسيين حول الأسس التي ترتكز عليها السلطة، فأنهم مع ذلك اتفقوا على أنها ذات طابع أخلاقي ومعنوي (السلطة يجب أن تطاع)(النائب،2017،ص71).

ثانيا : الاليات الاقتصادية: فالاقتصاد وكل ما يتصل به من ملكية وإنتاج وتوزيع للخيرات إنما هو موضوع يتأثر بمن يمتلك مصادر القوة الأخرى، كما أن أثره واضح في تقديم الدعم لأصحاب السلطة. ولندع جانبا القول أن الاقتصاد والسيطرة على موارده ومن ثم إعادة توزيعها إنما هو هدف رئيس يسعى إليه في العادة كل مدع للسلطة ما في ذلك شك.يتمتع الاقتصاد بوصفه أحد جوانب القوة التي تقوم عليها السلطة بميزتين على الأقل فهو من ناحية يعمل بشكل خفي غير واضح وذلك حين يكره من يتعرض لطائلة الحرمان من فوائده وخصوصا عندما يتم تجريده من ملكيته بوصفها وسيلة الحياة والبقاء أو حين يستثنى فرد من نظام توزيع المنافع والقيم السائد أو حين يتم تهديده بذلك فانه لاشك سيضطر إلى الإذعان والخضوع ولا نقول الطاعة، إذ الطاعة مبنية على فعل مستمد من قناعة ورضا نفسي قبل كل شيء ونجد تطبيقا لهذه المواطنة في بعديها الشعوري والقانوني فيما يسمى بالمواطنة الضريبية، بما هي تعبير عن مدى حسن نية دافعي الضريبة بالالتزام والولاء لأداء كل الواجبات الضريبية المفروضة عليهم، وذلك في إطار القانون الضريبي، والذي يسعى أساسا إلى تبيان أداء وكيفية أداء الواجبات الضريبية، مع منح الضمانات الكفيلة بالحفاظ(عبدالستار،ب،ص114-115).يستند التكتل الاقتصادي على مجموعة من المقومات الاقتصادية والسياسية والثقافية، التي تعززه وتضمن استمراره، ومن الناحية السياسية فإن ضعف مستوى التقارب بين توجهات الأنظمة السياسية كان هو العائق الأهم في وجه معظم تحارب التكتل في الدول النامية وبخاصة في العالم العربي. كما شكل ضعف التقارب الاجتماعي والثقافي سبباً في إعاقة تحارب أخرى، ورغم أن المقومات السياسية والثقافية ضرورية لنجاح التكتل، إلا أنها ليست كافية وحدها، حيث تعد المقومات الاقتصادية هي الشرط الكافي، وخير مثال هي تجربة الاتحاد الأوروبي، فقد وصلت أوروبا إلى درجة كبيرة من التوافق وإلى مراحل متقدمة من التكتل الاقتصادي رغم الحروب والفوارق الاجتماعية والثقافية الكبيرة بين شعوبها، بعد أن رجحت كفة بناء المستقبل على كفة أحقاد الماضي،

التيرهن على الدور الفعال للمصالح المشتركة وأهميتها إلى جانب المقومات الاقتصادية في نجاح أي مشروع تكاملي جاد(محمد،2019،ص11).

ثالثا : الخطاب الايدولوجي:إن المجتمع السياسي هو ذلك الجزء من المجتمع الذي يجعل من الشأن العام محور اهتمامه، وذلك من حيث انه يسعى إلى الوصول للسلطة التنفيذية بغية تطبيق برنامج شامل يعبر عن المصلحة العامة ويعمل بهدف تحقيق سياسة معينة بهدف تدبير أمور المواطن، إذا ما عرفنا إن المجتمع السياسي هو عبارة عن جماعات من الناس، تكون داخل وجود اجتماعي معلوم، توجد بينها المصالح المشتركة، وتجتمع من اجل برنامج سياسي – اجتماعي اقتصادي – ثقافي شامل، وهو بعبارة أخرى يعني تلك القوى الاجتماعية في المجتمع الواحد تلتئم في حزب سياسي، وإذن فان المجتمع السياسي ليس في نهاية الأمر، شيئاً آخر سوى مجموع الأحزاب السياسية داخل المجتمع الواحد، في فترة تاريخية محددة، تسعى إلى تطبيق برنامجها السياسي عند استلام السلطة السياسية. حيث يكتسب الحزب السياسي دلالته من حيث القدرة التعبيرية عن آمال وطموحات المجتمع عن طريق برنامجه الشامل، كذلك إمكانيته على تأطير مناضلي الحزب وتربيتهم وتوضيح الرؤى في المجالات الكبرى التي تتصل بالشأن العام الاقتصاد السياسة الاجتماع الثقافة في معناها الشاسع..)

وبإمكانية الدفاع عن البرنامج الشامل في جزئياته ومفاصله وفي الأدوات التي تخول تنفيذه وذلك في حال وصوله إلى السلطة التنفيذية)(عبدالستار،ب،ص114).

بهذا المعنى فإن الصراعات الايديولوجية عند (كونت) تنتمي إلى المراحل الأولى والثانية من تطور الفكر البشري . لذلك دعى إلى نبذ هذه الصراعات من خلال اكتشاف وتطبيق القوانين العلمية الحل المشكلات الاجتماعية وبناء نظام يحقق الاستقرار في المجتمع ، لذلك يرى (كونت) أن المجتمع الانساني يعيش على التنظيم أكثر مما يعيش على الايديولوجيات ، وأن أفضل صورة للحياة الاقتصادية والسياسية هي الرأسمالية وب المدات الرأسمالية الأوروبية التي هي بنظره تتويج للتاريخ التطوري للإنسان. من هنا دعا إلى فكرة المجتمع الصناعي) الذي لا يقوم على الأيديولوجيا بقدر ما يقوم على ما أطلق عيه (التنظيم)، وهذا التنظيم الذي ينبغي أن يكون فعالاً هكذا بني (كونت) هذه القاعد(فياض،ب،ص32).

المبحث الخامس

الشرعية القانونية للسلطة

أولا: **الدستور العراقي**:في العام ٢٠٠٣ حدثت تحولات مهمة في بنية النظام السياسي حيث ادى سقوط النظام الذي كان قائما انذاك الى فتح الباب على مصراعيه امام اقامة نظام سياسي جديد ، يعيد السلطة فعلا الى الشعب ليختار بدوره من ينوب عنه في ممارستها . وادى سقوط الرموز والايديولوجيات والمظاهر العسكرية الى تفجر الرغبة الحثيثة في تبنى المفاهيم المتحضرة في ممارسة السلطة واقامتها على الأسس المدنية الديمقراطية . ولعل أهم هذه الاسس هو اقامة فصل للسلطات ، تتوزع فيه السلطة بين هيئات الدولة على أساس من التعاون والتوازن الذي يضمن للشعب صاحب السلطة الأصيل عدم تكرار ما تجرعه بالأمس من مرارة اغتصاب سلطته ومصادرة شرعيته والاستبداد في حكمه سمي بقانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية ، والثانية هي وثيقة الدستور الحالي للعام ٢٠٠٥(حنيوي،2025،ص557-558).قيام السلطة بممارسة أعمالها أثر نابع العملية الإسناد وقبل أن تكون أعمال السلطة مشروعة يجب أن تحصى ابتداء بشرعيتها ، فشرعية السلطة ينظر إليها من ناحية أداة إسناد السلطة أي تلك الوسيلة الشرعية والقانونية التي أنت بها إلى الحكام، فوسائل استاد السلطة في القانون الوضعي يتنوع إلى أربعة أنواع، وهي كالآتي :**أولاً: وراثة العرش أو الحكم:** بعد أسلوب الوراثة من أقدم الوسائل التي غرقت في إسناد السلطة قديماً وحديثاً، وكانت السبب الأوحد المشروعية الحكم قروناً عديدة ، فقد كان هذا الأسلوب طبيعاً وأمراً مشروعاً والسبب أنه كانت هناك فكرة سائدة حول السلطة أنها تقوم بالمال ، تباع وتشترى ، ولعبت النظريات الدينية دوراً كبيراً في توارث العرش ، بصفة أن الشخص الذي خصه الله بالحكم دون غيره من الناس أن ينقله إلى خَلْفِهِ من بعدهثانياً: الاختيار الذاتي للحاكم من قبل سلفه :أي أن الحاكم القائم يختار من سيخلفه في الحكم، هذا الأسلوب متبع في الأنظمة الدكتاتورية الشمولية (خلف،ب،ص183) .

ثالثاً : الانتخابات النيابية : وهو قيام الشعب باختبار الأفراد الذين يباشرون السلطة باسمه قد مر مفهوم الانتخاب بمراحل وتطور حتى استقر على المفهوم الذي نراه اليوم. فكانت المدنيات القديمة تعد الانتخاب وسيلة غير ديمقراطية الاختيار الحكام والأسلوب الديمقراطي وكان

يستخدم هذا الأسلوب في اختيار بعض الموظفين التنفيذيين والقضاة في أضيق نطاق) . وبعد ظهور الدولة الحديثة واتساع رقعتها وزيادة سكانها أصبح من المستحيل تطبيق الديمقراطية المباشرة . لذا نادي بعض الفلاسفة في القرن الثامن عشر بالأخذ بالنظام النيابي، فأصبح اختيار هذا الأسلوب شائعا في إسناد السلطة .

رابعاً: الاستيلاء على السلطة : وهي إحدى أهم الطرق التي عرفها التاريخ في تولي الحكم، وتستند إلى القوة المادية للاستيلاء على السلطة . وهذا أما يكون بواسطة ثورة أو انقلاب والقوة تعد وسيلة غير قانونية في إسناد السلطة " الحكم " غير أنها تتخذ صورا تجعلها أسلوبا مشروعا في نظر الرأي العام) وقد أضفى الفقه الصفة الشرعية على الثورة دون الانقلاب لأنها تستند إلى تأييد ودعم الشعب والأمر متوقف على نتيجة كلاهما، فنجاحهما يعني إضفاء الشرعية الجديدة دون القديمة أي الشرعية الدستورية السابقة(خلف،ب،ص183).

فصل السلطات في دستور ٢٠٠٤:صدر قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية في الثامن من آذار لعام ٢٠٠٤ ، وقد قام بسته مجلس الحكم الانتقالي ، ويلاحظ ان القانون قد صدر عن مجلس الحكم الانتقالي دون عرض مسودته على خبراء قانونيين ، حيث لم تذكر الشخصيات التي قامت بصياغته وكتابة نصوصه ووسائل الاعلام المختلفة ، أو جهات اكاديمية وجامعية ، أو قيادات اجتماعية وسياسية وفكرية ودينية من خارج مجلس الحكم الانتقالي ويتكون من ٦٢ مادة صيغت بالتوافق . وينص هذا الدستور الذي يسمى بقانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية(جنيوي،2025،ص557).

فصل السلطات في دستور 2005:لقد أقر الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ مبدأ الفصل بين السلطات بمقتضى مادته (٤٦) التي جاء فيها تتكون السلطة الاتحادية من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وتمارس اختصاصاتها ومهامها على أساس مبدأ الفصل بين السلطات). (الزاملي،2014،ص76).

بذلك يكون قد خصص لكل هيئة وظيفة من وظائف الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية) لكي يمنع اعتداء كل منها على الأخرى، مما يترتب عليه استقلال كل سلطة وعدم حلول سلطة محل أخرى في ممارسة اختصاصاتها المحددة بالدستور، إلا أن هذا الفصل قد جاء مرناً. فالسلطة التشريعية المختصة بالتشريع تستقبل مشاريع القوانين المقدمة من السلطة التنفيذية وتتطلب هذه القوانين تصديق السلطة التنفيذية عليها. فقد حولت المادة (٧٣ / ثانياً)

رئيس الجمهورية التصديق على القوانين التي يسنها مجلس النواب وللسلطة التشريعية حق المراقبة على أعمال السلطة التنفيذية والتصديق على المعاهدات والاتفاقيات التي تبرمها الأخيرة. وللسلطة التنفيذية الحق في دعوة البرلمان للانعقاد حتى طلب حله، ووفقاً للمادة (٦٤) من الدستور فإن حل البرلمان يكون بقرار يصدر عنه بالأكثرية المطلقة لعدد اعضائه بناءً على طلب ثلث من اعضائه أو طلب من رئيس مجلس الوزراء وبموافقة رئيس الجمهورية يلاحظ هنا أن الفكرة الأساسية في الدستور العراقي تقوم على خلق نوع من التوازن والتعاون بين السلطات على الرغم من وجود فصل بينهم، وبهذا قضت المحكمة الاتحادية العليا في العراق مؤكدة مبدأ الفصل بين السلطات وايضاح معالمه، حيث قضت بعدم اختصاصها في ازالة التعارض بين قانون وآخر لان اختصاصها هو الرقابة على دستورية القوانين (عارف،2021،م4).

أولا : الوعي السياسي والاجتماعي للأفراد:إن السلوك السياسي للمواطن العراقي المعاصر تأثر بعدة قيم اجتماعية سائدة وخاصة بعد تغيير النظام السياسي عام ٢٠٠٣م، ويمكن القول إن المواقف السياسية والاتجاهات والسلوك السياسي الذي يمارسه المواطن العراقي، لاسيما في العملية الانتخابية والتي تعد الصورة الأبرز في السلوك السياسي والمشاركة السياسية نابعة من محددات القيم الاجتماعية .

انعكاس قيمة العصبية على السلوك السياسي للمؤمن:للقيم العصبية (القرابية) ورابطة النسب في المجتمع العراقي دوراً واضحاً في مجال السلوك السياسي والسلوك الانتخابي، فالمرشحون غالباً ما يلجؤون إلى أقاربهم وعشائرهم عند بدء الحملات الدعائية الانتخابية، فيقوم المرشح بزيارة ذويه لضمان اصواتهم، بل أن بعضهم يجعل من بيوت ومنازل أقربائه وذويه مقراً ومنبراً للتثقيف الانتخابي له، وغالباً ما يقوم الاقارب بإسناده وبث الدعاية له ونشر ملصقاته لاسيما إذا كان المرشح جيداً ومقبولا في وسط أقربائه وعشيرته (مرزوك،2021،ص74).

فالأسرة والعشيرة تقف إلى جانب مرشحها السياسي وتعمل على دعمه والتحشيد له في داخل العشيرة وخارجها من أجل جمع أكبر عدد من الأصوات المرشحة الانتخابي وهذا يكشف كيف أن نسق العصبية يؤثر في النسق السياسي والانتخابي، إذ لا يؤل يلعب الانتماء القرابي ورابطة الدم دوراً واضحاً في مجال السلوك الانتخابي العراقي، إذ نجد الكثير من المرشحين بما فيهم حملة الشهادات والنخب المثقفة في مرحلة قبيل الانتخابات يذهبون الى

دواوين ومجالس عشائرهم طلباً لدعمهم وتأييدهم لكونهم يعلمون أن العشيرة جزء أساسي من البنية والبيئة الاجتماعية العراقية وبإمكانها أن تدعم أحد أفرادها المرشحين، ومن هنا فإن المرشح بعد الولاء السياسي للحزب الذي ينتمي اليه نجده يعتمد على أسرته وعشيرته وذويه لدعمه والوقوف إلى جانبه والتثقيف والتحشيد له (كريم وشباط،2003،ص458)..

لقد تعرض النظام القيمي خاصة بعد عام 2003 الى نوع من الاختلال والاضطراب في المعايير والمقاييس الحاكمة وكذلك العادات والتقاليد وسلوكيات الأفراد والجماعات في المجتمع العراقي إذ تم إختلال توازن الأفراد النفسي و اجتماعي وقدرتهم على استيعاب الحاضر وتجاوزه بأفضل ما يمكن نحو مستقبل أفضل

فحدثت كثير من التحولات الاجتماعية والسياسية لما لها أهمية من حيث السلطة والقوة في شكل عام على اعتبار إن السياسة تكون ميدانها الواسع في المجتمع والمجتمع بطبيعة الحال هو الذي يتكون من مجموعات الأفراد لقد ساهمت هذه التحولات الاجتماعية والسياسية في تعزيز ثقافات فرعية التي تعكس حالة من التشرذم وتفكك داخل النسيج الاجتماعي العراقي مما يتطلب وجود سلطة حقيقية معززة بجانب من التشريع والقوة حتى تعالج هذه الحالة الطارئة التي لم يعهدها شعبنا العراقي واعادته إلى وضعه الطبيعي فكانت السلطة والقوة من الأمور المهمة في معالجة هذه التحولات من خلا التعرف على البنية والتركيب الاجتماعي للمجتمع العراقي وما يحتويه من تعدديات وانتماءات متفاعلة متعايشة فيما بينها وكذلك مناقشة هذه التحولات السياسية والاجتماعية التي حدثت بعد عام 2003 .وكل مجتمع من المجتمعات يتعرض إلى تحولات فإنه في بادئ الأمر يتعرض إلى نوع من عدم التوازن والاهتزازات التي تعتبر حالة طبيعية فلا بد أن يكون هنالك مصادر للسلطة والقوة وكذلك أنه وسائل التي من خلالها يتم فرض هذه القوة لكي تعيد المجتمع إلى حالته الطبيعية المتوازنة من خلال السلطة السياسية التي بدورها تمثل الجانب الشرعي المنصوص في القوانين والمحمي بقوة الدولة المتمثلة بالسلطة القضائية والتي في مجملها تمثل وسيلة الضبط الرسمية وكذلك العشائرية لما لها من دور مهم على اعتبار إنه المجتمع العراقي هو مجتمع نابع من العشائر العربية الأصيلة التي إنه بمجملها تمثل قانون الضبط الغير رسمي لما له دور فعال في ضبط سلوكيات وتوجهات الأفراد بصورة عامة أو سواء كانت دينية التي لما لها من دور مهم وحيوية على اختلاف هذه الديانات الموجودة في بلدنا العراق الحبيب كذلك أنه يتطرق إلى

آليات فرض أو وسائل فرض السلطة والقوة إما أن تكون هذه الآليات قسرية اللي هي استخدام أجهزة الشرطة وكذلك الاقتصادية مثل إنه فرض الضرائب على بعض المواد التي تحدث ضررا و اختلالا في التوازن كالمشروبات الكحولية وغيرها .

النتائج والتوصيات

اولا:النتائج:

1) يعاني المجتمع العراقي من اختلال في توزيع السلطة والقوة نتيجة التحولات السياسية والاجتماعية بعد عام 2003.
2) تلعب العشائرية دورًا مهمًا في تشكيل السلطة والقوة في العراق.
3) تعاني السلطة السياسية من ضعف في الشرعية القانونية والاجتماعية.
4) تفتقر الآليات القسرية والاقتصادية للسلطة إلى الفعالية في فرض القوة والسيطرة.

ثانيا:التوصيات:

1) تعزيز الشرعية القانونية للسلطة من خلال إصلاح الدستور العراقي وتطبيق مبدأ فصل السلطات.
2) تعزيز دور العشائرية في بناء السلطة والسيطرة من خلال الحوار والتعاون مع زعماء العشائر.
3) تطوير الآليات القسرية والاقتصادية للسلطة لتعزيز الفعالية في فرض القوة والسيطرة.
4) تعزيز الوعي السياسي والاجتماعي للأفراد من خلال التثقيف والتعليم السياسي.

قائمة المصادر

1) قاموس المنجد.
2) لسان العرب.
3) إحسان عبد الهادي النائب، مفهوم السلطة وشرعيتها: إشكالية المعنى والدلالة، المؤتمر العلمي الدولي الأول، أيار، 2017.
4) أسعد طارش عبد الرضا، الخصائص العامة للسلطة السياسية: دراسة نموذج العراق منذ 2003، مجلة دراسات دولية، العدد 28، 2024.
5) أم ماجد عبد الرزاق خلف، شرعية السلطة ونظام الحكم في الدولة: دراسة في ضوء القوانين الوضعية والشريعة الإسلامية، مجلة الجامعة العراقية، العدد 50، ج83.

6) بكر علي عباس، أحمد فاضل حسين، عبد الباسط عبد الرحيم عباس، الأعراف العشائرية في ظل الدستور والقوانين العراقية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 15، 2016.
7) حيدر عبد علي حميدي، ظاهرة الهيمنة في اللغة العربية، مجلة الباحث، العدد 39.
8) الدستور العراقي لسنة 2005.
9) رشيد بوسعادة، الإطار السوسيو–تاريخي للجدل حول السلطة الدينية والسلطة الزمنية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 8.
10) ساجد محمد الزاملي، مبدأ القانون الدولي والنظام الدستوري في العراق، دار نيبور، بغداد، 2014.
11) صهيب رزوق، صراع السلطة الدينية والسياسية في العالم العربي وآثاره، ص 29.
12) عاضر حسن فياض، عماد أحمد مولود، مستقبل الأيديولوجيا واليوتوبيا في الفكر السياسي الغربي الحديث، مجلة العلوم السياسية، العدد 43.
13) عباس لطيف كريم، سلام عطا الله شباط، تأثير القيم الاجتماعية في السلوك السياسي للمواطن العراقي بعد عام 2003، مجلة الجامعة العراقية، العدد 57، الجزء الثاني.
14) عبد العظيم جبر حافظ، البنية الاجتماعية والأمن الوطني في العراق بعد عام 2003، مجلة قضايا سياسية، العدد 700.
15) عجوج محمد، دور التكتلات الاقتصادية في التأثير على السياسة العالمية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2019، ص 11.
16) عدنان عارف، التوازن بين السلطات وتطبيقاته في الدستور العراقي 2005، مجلة الكتاب، المجلد 4، العدد 5، 2021.
17) علاء المرابط، أنواع القوة في النظام الدولي، مجلة شؤون استراتيجية، العدد 1، كانون الثاني 2017، ص 124.
18) علي أحمد عبد مرزوك، بين التصويت والعزوف: مسارات الثقة السياسية في الانتخابات العراقية المقبلة، دار آم للنشر والتوزيع، عمّان، 2021،.
19) علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي.
20) قيس ناصر راهي، العشائر في البصرة بعد عام 2003: فلسفة السياسة مدخلًا للفهم، مجلة دراسات البصرة، السنة 20، العدد 59، حزيران 2025.
21) لورد جين، الهيمنة في العلاقات الدولية، مجلة مواسياسات عربية، العدد 48، كانون الثاني 2021،.

22) منشورات الثقافة الجديدة في العراق، البنية الاجتماعية والطبقية في العراق وتحولاتها منذ عام 2003،.
23) مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، منشورات السابع من أبريل، الزاوية ليبيا، 2007،.
24) مؤيد فاهم محسن، عدنان موحان شبرم، أبعاد التحولات الاجتماعية في العراق بعد عام 2003، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، مجلد 27، عدد 2، 2024.
25) هشام حكمة عبد الستار، علم الاجتماع السياسي، الطبعة الأولى.
26) هشام حكمة عبد الستار، علم الاجتماع السياسي، الطبعة الأولى،.
27) وسن حمودي حنيوي، المعوقات الدستورية والسياسية للنظام الفيدرالي في العراق: دراسة في علم الاجتماع السياسي، المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والاجتماعية والعلمية، العدد 175، حزيران 2025.
28) ولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، منشورات السابع من أبريل، بنغازي، ص 18–82.